محضر اجتماع
الجمعية العامة العاديّة
لشركة الاتصالات السعودية لعام ٢٠٠٧م

١٣ ربيع أول ١٤٢٨هـ

١ أبريل ٢٠٠٧م

محضر اجتماع الجمعية العامة العاديّة لشركة الاتصالات السعودية

المنعقدة بتاريخ ١٣ ربيع أول ١٤٢٨هـ الموافق ١ أبريل ٢٠٠٧م

بناء على الدعوة التي وجهها مجلس إدارة شركة الاتصالات السعودية بتاريخ ١٥ صفر ١٤٢٨هـ الموافق ٥ مارس ٢٠٠٧م من خلال عدد من الصحف لمساهمي الشركة لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية المقرر انعقادها بقاعة الملك فيصل بفندق الانتركونتيننتال بمدينة الرياض في تمام الساعة (٦ر٣٠) من مساء يوم الأحد ١٣/٣/ ١٤٢٨هـ الموافق ١/٤/ ٢٠٠٧م، فقد انعقدت الجمعية العامة العادية للشركة في موعدها المحدد برئاسة معالي الدكتور محمد بن سليمان الجاسر رئيس مجلس إدارة الشركة ، وحضور جميع أعضاء مجلس الإدارة ، عدا سعادة المهندس محمد بن عمران العمران لسفره خارج المملكة.

كما حضر الاجتماع مندوبا وزارة التجارة والصناعة الأستاذ وليد بن عبدالله الرويشد ، والأستاذ رميزان بن محمد الدجين ، وكذلك مندوبا ديوان المراقبة العامة الأستاذ عبدالناصر بن مرشد القفيدي ، والأستاذ سعود بن محمد الضفيان، وحضر جانباً من الاجتماع مراجعا حسابات الشركة لعام ٢٠٠٦م ديلويت أند توش بكر أبو الخير وشركاهم والجريد وشركاهم أحد أعضاء برايس وتر هاوس كوبرز.

وقد استهل معالي رئيس مجلس الإدارة رئيس الجمعية الاجتماع بكلمة رحب فيها بالحاضرين وأعلن اكتمال النصاب القانوني اللازم لانعقاد الجمعية وفقاً للمادة (٩٠) من نظام الشركات والمادة (٣٦) من النظام الأساسي للشركة ، وذكر أن عدد المساهمين الحاضرين (٥٤) مساهماً يمثلون (١٦٦٤٢٢٨٢٧٦) سهماً و (١٦٦٤٢٢٨٢٧٦) صوتاً بالأصالة وبالوكالة ، من أصل أسهم الشركة البالغ عددها (٠٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ر٢) سهم بنسبة (٨٣.٢١٪) .

وبعد ذلك تم تعيين الدكتور عمران بن عبدالرحمن العمراني سكرتيراً للجمعية ، و كل من المساهم عبدالحميد محمد الجربوع ، والمساهم فهد صالح الحميد فارزين للأصوات بعد أن تم ترشيحهما من قبل معالي رئيس الجمعية .

وقد بدأت أعمال الجمعية بتلاوة آيات من الذكر الحكيم ، ثم طلب معالي رئيس الجمعية من سكرتير الجمعية قراءة ملخص تقرير مجلس الإدارة السنوي لعام ٢٠٠٦م للجمعية العامة العادية وتضمن التقرير أهم الأنشطة التي قامت بها الشركة خلال العام الماضي من نمو في إيراداتها التشغيلية وزيادة صافي دخلها تطور للخدمات المقدمة ومن تخفيض لأسعار الخدمات والاهتمام المستمر بموظفيها وعملائها ومبادراتها المتعلقة بخدمة المجتمع ، وتطلعاتها المستقبلية لحماية مصالحها ومصالح مساهميها ، وبعض مبادراتها ، ثم طلب معالي رئيس الجمعية من مراجعي حسابات الشركة قراءة تقريرهم المتعلق بالقوائم المالية للشركة للعام ٢٠٠٦م .

بعد ذلك استعرض معالي رئيس الجمعية مشروع جدول الأعمال التالي :

١. الموافقة على تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٦/١٢/٣١م.
٢. الموافقة على القوائم المالية للشركة وتقرير مراجعي الحسابات للسنة المالية المنتهية في ٢٠٠٦/١٢/٣١م.

٣. الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة توزيع أرباح عن الربع الرابع من العام المالي ٢٠٠٦م بمقدار (١.٥) ريال للسهم بالإضافة إلى ما تم توزيعه عن الثلاثة أرباع الأولى من عام ٢٠٠٦م البالغ (٤.٢٥) ريال للسهم بحيث يصبح إجمالي الربح الموزع عن العام المالي ٢٠٠٦م (٥.٧٥) ريال للسهم الواحد.

٤. الموافقة على اختيار مراجعي حسابات الشركة من بين المرشحين من قبل لجنة المراجعة لمراجعة القوائم المالية للعام المالي ٢٠٠٧م والبيانات المالية ربع السنوية وتحديد أتعابهما.

وأوضح معالي رئيس مجلس الإدارة أنه سيتم اعتباراً من ١٤٢٨/٣/٢٣هـ الموافق ٢٠٠٧/٤/١١م تحويل الأرباح الخاصة بالسادة المساهمين إلى حساباتهم لدى البنوك المحلية ، ثم طلب من مراجعي الحسابات الخارجيين قرآءة تقريرهم عن العام المالي ٢٠٠٦م وقاموا بالإجابة على أسئلة المساهمين المتعلقة به. وكان من أسئلة المساهمين في الجمعية ما يتعلق بمخصص الديون المشكوك في تحصيلها والديون المعدومة، حيث أوضح المراجع الخارجي أن هذه المبالغ لا تعني أنها غير قابلة للسداد كون الشركة تتابع تحصيلها مع العملاء ويتم وضعها تحت هذا البند كإجراء محاسبي احترازي .

بعد ذلك شكر معالي رئيس الجمعية مراجعي حسابات الشركة الخارجيين لعام ٢٠٠٦م، وغادروا قاعة الاجتماع.

وبعد انصراف مراجعي الحسابات فتح معالي رئيس الجمعية المجال للنقاش حول بنود جدول الأعمال من الأول إلى الثالث وطلب من المساهمين طرح ما لديهم من أسئلة التي تناولت برنامج تحسين القوى العاملة و واستراتيجية الشركة تجاه مستجدات سوق الاتصالات المتمثلة في الترخيص لمشغل ثالث للجوال وثاني للهاتف الثابت وضرورة تغطية خدمة الهاتف الثابت لكل الأحياء ، وتوقعات توزيع الأرباح وخدمة النطاق العريض ، وقد أجاب على أسئلة المساهمين معالي رئيس المجلس والأعضاء وسعادة الرئيس التنفيذي ، وتم التأكيد على الإدارة التنفيذية بأهمية ما دار من تساؤلات والعناية بها.

ووفقاً للمادة (٤) من لائحة رقابة الديوان على المؤسسات الخاصة والشركات فقد طلب معالي رئيس الجمعية من مندوبي ديوان المراقبة العامة طرح ما لديهم من استفسارات ومن رئيس الشركة التنفيذي الإجابة عليها ، وفيما يلي الأسئلة التي طرحت وأجوبتها :

س: لازالت الشركة لا تفصح في قوائمها المالية عن المعلومات القطاعية وفقاً لمتطلبات معيار التقرير القطاعية الصادر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، الذي يهدف إلى الإفصاح عن نتائج كل قطاع من القطاعات التشغيلية الرئيسية تفصيلياً .

ج: إن معيار التقارير القطاعية الصادر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين يهدف إلى الإفصاح عن معلومات تفصيلية عن نتائج كل قطاع من القطاعات التشغيلية الرئيسة، الأمر الذي لا ينتج عن عدم الوفاء به تأثير على نتائج أعمال الشركة ككل.

وفي إطار تنظيم قطاع الاتصالات الذي بدأ يتسارع مؤخراً ، والذي نتج عنه تحولات هامة في تحديد وتقسيم قطاعات تقديم خدمات الاتصالات، وبسبب تزايد متطلبات المنافسة وتوجه الشركة الاستراتيجي إلى رفع الكفاءة التشغيلية، قامت الشركة باعتماد هيكل جديد لقطاعاتها يختلف عن الهيكل الحالي مما يتطلب معلومات قطاعية تختلف أسسها جوهرياً عن المتطلبات السابقة.

س: بلغ إجمالي تكاليف برنامج تحسين القوى العاملة منذ بدء تطبيقه في عام ٢٠٠١م وحتى ٢٠٠٦/١٢/٣١م (٣,٩٧٠,١١٩,٠٠٠) ثلاثة آلاف وتسعمائة وسبعين مليون ومائة وتسعة عشر ألف ريال ولم يتبين مدى استفادة الشركة من تطبيق ذلك البرنامج في ظل ارتفاع تكاليف الموظفين وانخفاض عدد العاملين حيث بلغت في ٢٠٠٦/١٢/٣١ م (٤,٢٠٦,٤٩٤,٠٠٠) أربعة الآف ومائتين وستة ملايين وأربعمائة وأربعة وتسعين ريال بزيادة عن العام السابق بلغت (٨٪) .

ج: إن عدد الموظفين الذين التحقوا بالبرنامج منذ تنفيذه(٥٩١٩) موظفاً، ومن حيث الفائدة التي جنتها الشركة من البرنامج فتقدر العائدات المالية التي ستوفرها الشركة لعشر سنوات قادمة تقدر بحوالي ستة مليارات ريال، وسيستمر البرنامج حتى عام ٢٠١٠م وفقاً لإستراتيجية الشركة.

س: تضمنت الأرصدة الدائنة الأخرى مبلغ (٢٦٠,٤١٠,٠٠٠) مائتين وستين مليون وأربعمائة وعشرة الآف ريال تمثل قيمة ضريبة الدخل المستقطعة مقابل خدمات الاتصالات الدولية بواقع ٥٪ عن المبالغ المدفوعة للشركات غير المقيمة . الأمر الذي يترتب عليه تحميل الشركة غرامات نتيجة تأخر في السداد لمصلحة الزكاة والدخل .

ج: إن نظام الضريبة الجديد نص على خضوع رسوم استخدام الشبكات الدولية للضريبة.و عليه قامت الشركة برفع و جهة نظرها إلى الجهات المعنية حيث أن الشركة ترى أن هذه الضريبة لا تستحق على رسوم استخدام الشبكات الدولية. والأمر تحت المداولة مع الجهات المعنية.

و مع ذلك قامت الشركة بتسجيل المبالغ المتوقعة كضريبة تطبيقا للمبادئ المحاسبية ولكن لم تدفعها حتى يتم التوصل إلى اتفاق و أضح مع الجهات المعنية و في حالة إلزام الشركة بالضريبة فسوف يتم دفعها فورا.

س: تضمنت المصروفات الإدارية والتسويقية أعمال استشارية بلغت في ٢٠٠٦/١٢/٣١م (١٩٩,٨٩٨,٠٠٠) مائة وتسعة وتسعين مليون وثمانمائة وثمانية وتسعين ألف بزيادة عن العام السابق بلغت ٧٩٪ دون بيان أسباب تلك الزيادة .

ج: بسبب متطلبات المرحلة التي تمر فيها الشركة وهي المرحلة التنافسية والمرحلة القادمة من إعادة هيكلة الشركة وتهيئة أنظمتها .

بعد ذلك تم الانتقال إلى البند الرابع من جدول أعمال الجمعية الخاص بتقرير لجنة المراجعة حول اختيار مراجعي حسابات الشركة من بين المرشحين من قبل لجنة المراجعة لمراجعة القوائم المالية للعام المالي ٢٠٠٧م والبيانات المالية ربع السنوية وتحديد أتعابهما، حيث طلب معالي رئيس الجمعية من عضو مجلس الإدارة رئيس لجنة المراجعة الأستاذ منصور عبدالغفار قراءة تقرير لجنة المراجعة بهذا الخصوص.

وقد تلا رئيس لجنة المراجعة التقرير الآتي : -

قامت لجنة المراجعة بشركتكم الموقرة بدعوة ثمانية مكاتب من مكاتب المحاسبة المرخص لها بممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة وذلك بغرض اختيار مكتبين منها لمراجعة القوائم المالية للعام المالي ٢٠٠٧م . وذلك بعد استبعاد مكتبي آرنست وينج وشركاهم ، والفوزان وبانقا كي بي إم جي وشركاهم ، لوجود أعمال استشارية قائمة مع الشركة حالياً ، واستبعاد مكتب بكر أبو الخير وشركاهم (أحد المراجعين الحاليين للشركة) وذلك لإكماله الحد الأقصى من المدة النظامية المسموح بها للمراجعة وهي خمس سنوات .

وبالمفاضلة بين العروض المقدمة من حيث حجم المكتب ، وساعات العمل المقدرة ، والتأهيل المهني لفريق العمل ، ونسبة السعودة ، وخبرات المكتب السابقة ، ومبلغ الأتعاب ، فقد أوصت اللجنة بترشيح كل من مكتب الجريد وشركاهم (أحد المراجعين الحاليين للشركة) ، ومكتب الدكتور محمد العمري وشركاهم لمناسبتهما لأداء المهمة ، وبأتعاب إجمالية قدرها (١,٩٠٠,٠٠٠) ريال . وقد نظر مجلس إدارة الشركة الموقر في توصية لجنة المراجعة وقرر رفعها إلى الجمعية العامة للشركة للنظر في اعتمادها.

وتأمل لجنة المراجعة في موافقة الجمعية العامة للشركة على توصيتها باختيار المكتبين المذكورين وبمبلغ الأتعاب الذي تم التوصل إليه.

بعد ذلك طلب معالي رئيس الجمعية من المساهمين الحاضرين التصويت على البنود الأربعة ، ومن فارزي الأصوات البدء بعملهم ، وبعد جمع وفرز بطاقات التصويت وإظهار نتائج التصويت وتوقيعها من قبل سكرتير الجمعية وفارزي الأصوات بحضور مندوب وزارة التجارة والصناعة طلب معالي رئيس الجمعية إعلانها.

وقام سكرتير الجمعية بإعلان النتيجة مبيناً أنه بعد جمع وفرز بطاقات التصويت لاجتماع الجمعية العامة العاديّة لمساهمي شركة الاتصالات السعودية المنعقدة بتاريخ ١٤٢٨/٣/١٣هـ الموافق ٢٠٠٧/٤/١م الذي حضره (٥٤) مساهماً يمثلون (١٦٦٤٢٢٨٢٧٦) سهماً و (١٦٦٤٢٢٨٢٧٦) صوتاً بالأصالة وبالوكالة ، من أصل أسهم الشركة البالغ عددها (٢٫٠٠٠٫٠٠٠) سهماً أي بنسبة مقدارها (٨٣.٢١٪) أصبحت نتيجة الفرز كالتالي :

م	البند	الموافقة	النسبة
أولا	الموافقة على تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٦/١٢/٣١م	١,٦٦٣,٧٧١,٩٠٠	٪٩٩,٩٧
ثانياً	الموافقة على القوائم المالية للشركة وتقرير مراجعي الحسابات للسنة المالية المنتهية في ٢٠٠٦/١٢/٣١م.	١,٦٦٣,٧٧٠,٣٠٠	٪٩٩,٩٧
ثالثاً	الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة توزيع أرباح عن الربع الرابع من العام المالي ٢٠٠٦م بمقدار (١,٥) ريال للسهم بالإضافة إلى ما تم توزيعه عن الثلاثة أرباع الأولى من عام ٢٠٠٦م البالغ (٤,٢٥) ريال للسهم بحيث يصبح إجمالي الربح الموزع عن العام المالي ٢٠٠٦م (٥,٧٥) ريال للسهم الواحد	١,٦٦٣,٧١٢,٠٩٩	٪٩٩,٩٧
رابعاً	الموافقة على اختيار مراجعي حسابات الشركة من بين المرشحين من قبل لجنة المراجعة لمراجعة القوائم المالية للعام المالي ٢٠٠٧م والبيانات المالية ربع السنوية وتحديد أتعابهما	١,٦٦٣,٧٧١,٩٠٠	٪٩٩,٩٧

ثم ختم معالي رئيس الجمعية الاجتماع بالشكر لله عز وجل على توفيقه ، ثم لمساهمي الشركة وعملائها الكرام ولجميع العاملين في الشركة على حضورهم وأتمنى التوفيق والسداد للجميع .

والله ولي التوفيق ،،،

سكرتير الجمعية

د. عمران بن عبدالرحمن العمراني

معالي رئيس الجمعية

د. محمد بن سليمان الجاسر